

بيان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

يعرب القادة العرب عن القلق الشديد من التطورات الدولية السلبية ذات الصلة بنزع السلاح النووي، ومن الانتكاسات التي يشهدها نظام منع الانتشار وخاصة فشل مؤتمر 2005 لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يمثل تراجعاً غير مقبول عن الانجازات التي تحققت في مؤتمري مراجعة المعاهدة عامي 1995 و2000، خاصة ما يتعلق منهما بمنطقة الشرق الأوسط.

وإذ يعرب القادة العرب عن تمسكهم بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ودعمهم لها بوصفها الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار النووي، يطالبون المجتمع الدولي بدعم هذه المعاهدة من خلال تحقيق عالميتها وتفعيل الركائز الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة بنفس القدر والاهتمام وهي نزع السلاح النووي، وحق الدول الأعضاء في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

كما يؤكدون رفضهم التام لوجود أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل لدى أي دولة في منطقة الشرق الأوسط لما لها من تأثيرات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين وعلى البيئة في المنطقة. ويذكرون المجتمع الدولي أن الدول العربية بلا استثناء قد انضمت طواعية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل عام 2000، وأن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحققا إلا إذا انضمت إسرائيل، أسوة بباقي دول المنطقة، إلى المعاهدة والتزمت بأحكامها، وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويحذرون من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى المزيد من الخلل في أمن المنطقة واستقرارها بل وسيدخل المنطقة في سباق للتسلح، وخيم العواقب.

ومن هذا المنطلق يعيد القادة العرب تأكيدهم على أن الحل الأمثل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة هو إتباع المعالجة الإقليمية الشاملة من خلال تبني المجتمع الدولي للمبادرة العربية التي تنادي منذ سنوات بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة

النووية. ويؤكدون أن استمرار معالجة مخاطر انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط مع كل دولة بشكل فردي وانتقائي يمثل تناقضاً واضحاً في السياسات الدولية في هذا المجال.

ويطالبون الأمين العام الاستمرار في متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير حول حالة الأمن في المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة

دعم جمهورية الصومال.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- واستناداً إلى قرارات القمم العربية وآخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 304 بتاريخ 2005/3/23،

يقرر

1- الترحيب بالتطورات الإيجابية والإنجازات التي حققتها عملية المصالحة الصومالية، وخاصة التوصل إلى إعلان عدن برعاية فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وتقدير الخطوات المتخذة لتنفيذه بما في ذلك انعقاد البرلمان الصومالي في بيدوا، والدعوة إلى التعاون الإيجابي مع المؤسسات الشرعية الصومالية بغية استكمال مؤسسات الدولة الصومالية وتعزيز مسيرة المصالحة وإرساء دعائم الأمن والاستقرار.

2- الإشادة بقرار الحكومة الانتقالية الاتحادية بعودتها إلى الأراضي الصومالية، وتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها